ISSN: 3006-7812 (Print)
Al-Rafidain Journal of Political Science
ISSN: 3006-7820 (Online)
R.J.P.S مجلة الرافدين للعلوم السياسية Al-Rafidain Journal of Political Science
♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦

Full Name:
Kawthar Hassan Ghazi Alyasiri
Academic Title:
Lecturer Dr.
Institutional Affiliation:
University of Mosul
College of Political Science
Corresponding author E-mail:
Kawthar.hasan.gazy@uomosul.edu.iq

Keywords:
Internal political balances
Political system effectiveness
ARTICLE INFO
Article history:
Received:
15 May 2025
Received in revised form:
25 May 2025
Accepted:
25 June 2025
Final Proofreading:
Available online:
28 June 2025
E-mail:
Rafjourpolsc@uomosul.edu.iq

Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS)

Internal Political Balances and Their Impact on the Effectiveness of the Iraqi Political System After 2003

ABSTRACT:

Iraq witnessed a major political transformation after 2003, represented by the overthrow of the former regime and the establishment of a new political system based on pluralism and democracy. However, this transformation faced fundamental challenges due to internal political balances that were built on sectarian and ethnic foundations. These balances led to the emergence of a quota system that negatively affected the effectiveness of the state's political system and exacerbated crises of corruption, fragmentation of political decision-making, and societal division. Despite this, political balances are important in their ability to prevent political monopoly and to achieve true representation of various societal groups, thereby enhancing political legitimacy and reducing the likelihood of conflicts and divisions.

© 2025 RJPS, College of Political Science, University of Mosul

التوازنات السياسيّة الداخليّة وتأثيرها في فاعليّة النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣

م. د. كوثر حسن غازي الياسري/جامِعة الموصل/ كُلية العلوم السياسية/الموصل/العِراق

ملخص البحث:

شهد العراق تحولا سياسيا كبيرا بعد عام ٢٠٠٣، تمثل بإسقاط النظام السابق وبناء نظام سياسي جديد قائم على التعددية والديمقراطية. إلا أن هذا التحول واجه تحديات جذرية بسبب التوازنات السياسية الداخلية التي

قامت على أسس طائفية وإثنية. أدت هذه التوازنات إلى نشوء نظام المحاصصة الذي أثر سلبًا على فاعلية النظام السياسي للدولة، وفاقم من أزمات الفساد وتشتيت القرار السياسي والانقسام المجتمعي. على الرغم من ان التوازنات السياسية تكمن أهميتها في قدرتها على منع الاحتكار السياسي، وتحقيق تمثيل حقيقي للفئات المجتمعية المختلفة، بما يعزز الشرعية السياسية ويقلل من احتمالات النزاعات والانقسامات.

الكلمات المفتاحية: التوازنات السياسية الداخلية، فاعلية النظام السياسي.

المقدمة

شهد النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ تحولاً جذرياً من نظام سلطوي مركزي إلى نظام ديمقراطي تشاركي. وتعد التوازنات السياسية الداخلية من المرتكزات الأساسية للنظام السياسي التي لها الاثر البالغ في التأثير على فاعليته، إذ تساهم هذه التوازنات عند إدارتها بصورة عقلانية، في ترسيخ الاستقرار السياسي، وضمان مشاركة شاملة في صنع القرار، ومنع احتكار السلطة من قبل فئة دون أخرى. ويكمن جوهر التوازن السياسي في تحقيق تمثيل عادل لمختلف المكونات المجتمعية، بما يعزز الشرعية السياسية، ويحد من النزاعات والانقسامات. فكلما شعر الأفراد والجماعات بانتمائهم الحقيقي إلى العملية السياسية، تعزز الاستقرار وازدادت كفاءة مؤسسات الدولة في أداء وظائفها. الا انه على الرغم من تحول النظام السياسي العراقي الى نظام ديمقراطي، فإن هذا النظام واجه المحاصصة الطائفية والعرقية المعقدة بين المكونات السياسية. التي جعلت من التوازنات الداخلية تنحرف عن مسارها الإيجابي وبالتالي أنتج عنها تأثيرات سلبية اثرت على فاعلية النظام السياسي عبر انقسام القرار السياسي والصراع بين المكونات الطائفية، فضلا عن الصراعات بين الحكومة المركزية والأقاليم، وكذلك تدخلات القوى الدولية المؤثرة في الشأن الداخلي.

أهمية البحث: تنطلق أهمية البحث في تسليط الضوء على فهم طبيعة النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ القائم على التوازنات السياسية، ومدى تأثير تلك التوازنات على فاعلية النظام السياسي عبر معرفة التأثيرات الإيجابية والسلبية لتلك التوازنات.

اهداف البحث: يهدف البحث الى الاتي:

١. التعرف على التوازنات السياسية الداخلية في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

٢. التعرف على التأثيرات الايجابية للتوازنات السياسية الداخلية في فاعلية النظام السياسي العراقي.

٣. التعرف على التأثيرات السلبية للتوازنات السياسية الداخلية في فاعلية النظام السياسي العراقي.

إشكالية البحث: تنطلق إشكالية البحث من فكره مفادها، كيف تؤثر التوازنات السياسية الداخلية القائمة على المحاصصة الطائفية والأثنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ في فاعلية النظام السياسي، عبر ذلك تطرح اشكاليتنا جملة من التساؤلات البحثية على النحو الاتي:

١. ماهي التوازنات السياسية الداخلية في العراق بعد عام ٢٠٠٣؟

٢. ماهي التأثيرات الايجابية للتوازنات السياسية الداخلية في فاعلية النظام السياسي العراقي؟

٣. ماهي التأثيرات السلبية للتوازنات السياسية الداخلية في فاعلية النظام السياسي العراقي؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان هناك علاقة ما بين التوازنات السياسية وفاعلية النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، اذ كلما كانت التوازنات السياسية الداخلية قائمة على أساس المحاصصة الطائفية والأثنية يؤدي ذلك إلى إضعاف فاعلية النظام السياسي، وذلك عبر تقويض القدرة على صنع القرار، تعطيل الإصلاحات الهيكلية، وإضعاف الشرعية السياسية، مع وجود تفاوت في درجة هذا التأثير حسب طبيعة التحالفات السياسية السائدة ودرجة التدخل الخارجي.

منهج البحث: اعتمد البحث اساسا على منهج دراسة الحالة كمنهج رئيس، وعلى المدخل الوصفي التحليلي، كون الدراسة تقدم وصفا تحليلا لتأثير للتوازنات السياسية الداخلية على فاعلية النظام السياسي في العراق.

هيكلية البحث: تناول البحث مقدمة وخاتمة وثلاث مباحث تكلم المبحث الأول عن التوازنات السياسية الداخلية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بينما تناول المبحث الثاني التأثيرات الإيجابية للتوازنات السياسية الداخلية في فاعلية النظام السياسي العراقي، اما المبحث الثالث تناول التأثيرات السلبية للتوازنات السياسية الداخلية في فاعلية النظام السياسي العراقي.

المبحث الأول: التوازنات السياسية الداخلية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

قبل الخوض في تحليل التوازنات السياسية الداخلية في العراق، من الضروري أولاً الوقوف على الإطار المفاهيمي لهذا المصطلح، لما له من دور محوري في تأطير الدراسة النظرية والمنهجية للموضوع. إن مفهوم التوازن يعني التساوي أو التعادل بين القوى، بحيث لا تسيطر قوة على أخرى، ومصطلح التوازن في القانون الدستوري

يستمد أساسه من المصطلحات الاقتصادية، التي سادت في العالم الغربي في القرن الثامن عشر، وشاعت في كافة المجالات الحياتية، الامر الذي أوجد العديد من التوازنات ومنها التوازن الاجتماعي المتعلق بفلسفة تقديم الفرد على المجتمع، والتوازن السياسي بتداول الحكم بين الاغلبية والمعارضة والتوازن التنظيمي بين السلطة المركزية والمحلية[١].

ان التوازنات السياسية الداخلية تشير إلى " آلية توزيع القوة والنفوذ بين الفاعلين السياسيين داخل النظام السياسي، بهدف تحقيق الاستقرار ومنع هيمنة أي طرف واحد على العملية السياسية". كما ويشير مصطلح التوازن السياسي الداخلي ايضا على انه "حالة من الاستقرار النسبي داخل النظام السياسي لدولة ما، تنجم عن التوزيع العادل والمتوازن للسلطة والنفوذ بين مختلف القوى والمكونات السياسية والاجتماعية، بما يضمن المشاركة السياسية ويحول دون هيمنة طرف أو إقصاء آخر" [٢].

يعد التوازن السياسي ضرورة واقعية بسبب التنوع الديني والمذهبي والقومي، إذ يهدف هذا التوازن إلى: [٣]

١. منع احتكار السلطة من قبل مكون معين.
٢. ضمان الاستقرار في دولة خرجت من صراعات وحروب متتالية.
٣. يهدف إلى توزيع المناصب بين القيادات السياسية.
٤. يشجع على التوافق والحوار.

وبالحديث عن العراق، فان التوازنات السياسية الداخلية، تأخذ طابعاً طائفياً وعرقيا وحزبيا بعد عام ٢٠٠٣. سنأتي على تفصيلها بشكل موجز على النحو الاتي:

المطلب الاول: التوازن الطائفي والعرقي

التوازن الطائفي هو مفهوم يشير إلى " توزيع السلطة والموارد والتمثيل السياسي والوظائف العامة بين الطوائف الدينية أو المذهبية المختلفة في دولة أو مجمع ما، بهدف تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي ومنع هيمنة طائفة واحدة على الأخرى" [٤].

أرتكز النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ على قاعدة المحاصصة السياسية، التي تجلت لأول مرة في تشكيل مجلس الحكم الانتقالي بإشراف الحاكم المدني " بول بريمر"، وفق تصور يرى ان العراق مجتمع منقسم

طائفيا وعرقيا، وان إدارة الدولة تتطلب نموذجا من الديمقراطية التوافقية يقوم على تمثيل المكونات بنسب تقديرية. وقد أدى التطبيق الخاطئ لهذا النموذج لاحقا الى انتقال المحاصصة من مستوى تقاسم السلطة السياسية الى المناصب التنفيذية والإدارية، مما اثر سلبا على فاعلية مؤسسات الدولة [٥].

تجسدت المحاصصة السياسية في العراق عبر تقاسم القوى السياسية لوظائف ومناصب المؤسسات الرسمية حسب نسبتها وثقل كل منها (الاجتماعي) وليس الانتخابي[٦]، وهذا على خلاف مفهوم التوافقية المعمول بها في الدول المتقدمة، مما اثر بشكل وباخر على قرارات السياسة العامة في الدولة، وكما تعتقد وتظن القوى السياسية أن هذه السياسة تمثل استحقاقاً وطنياً للمكونات الاجتماعية، ولا مجال للتنازل عنها او التفريط بجزء منها، لذا تم تشكيل النظام السياسي على أساس المكونات الاجتماعية لا على أساس الاتجاهات الفكرية والايدولوجية والسياسية، اي اعتماد دولة المكونات بعيداً عن المواطنة الذي بدوره خلف اثاراً سلبية بهيكلية النظام السياسي العراقي عبر ما يسمى بشخصنة المؤسسات[*] [٧].

تأسس النظام التوافقي بعد ٢٠٠٣ كحل لضمان مشاركة جميع المكونات. وعلى الرغم من ان الدستور العراقي لا ينص صراحة على توزيع المناصب وفق أسس طائفية او عرقية، الا ان النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ استند الى تفاهمات سياسية عرفية رسخت ما يعرف بالمحاصصة، والتي أصبحت تقليدا غير رسمي في توزيع الرئاسات الثلاث. وتتقسم مكونات النظام التوافقي، الى المكون الشيعي وعادةً يحصل على منصب رئيس الوزراء وكذلك يشغل أغلبية المقاعد البرلمانية. والمكون السني الذي يحصل على منصب رئيس البرلمان. بينما المكون الكردي يحصل على منصب رئيس الجمهورية. إن لهذا النوع من التقسيم آثارًا مزدوجة، فمن الجانب الإيجابي، يسهم في الحيلولة دون استئثار طرف واحد بالسلطة، ويقلل من احتمال اندلاع صراع أهلي شامل، كما يعزز من مشاركة مختلف المكونات في العملية السياسية. أما من الناحية السلبية، فقد يؤدي إلى تعطيل عملية اتخاذ القرار، وينتج عنه حكومات ضعيفة وغير مستقرة، بالإضافة إلى تفشي الفساد والمحسوبية، وترسيخ الانتماءات الضيقة على حساب الهوية الوطنية، مما يعمّق الانقسامات داخل المجتمع [٨].

وتركت الطائفية السياسية وممارساتها منذ عام ٢٠٠٣، انعكاسات كبيرة على النظام السياسي العراقي، وهذا ما ظهر بشكل واضح في العديد من الازمات السياسية التي مر بها العراق، وهو ما انعكس سلبا على سيادة الدولة، حيث أصبحت خاضعة لتجاذبات داخلية وخارجية، وأدى ذلك الى ارباك في أداء النظام السياسي ومحدودية قدرته على تنفيذ سياسات موحدة وفاعلة.

المطلب الثاني: التوازن الحزبي

يعرف التوازن الحزبي بكونه "نظام توزيع القوى بين الأحزاب السياسية داخل البرلمان والحكومة، بحيث لا يسيطر حزب واحد على العملية السياسية ". يعد التوازن بين الأحزاب من الأسس الجوهرية التي قام عليها النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، إذ باتت العملية السياسية ترتكز على بناء تحالفات واسعة تضم العديد من الأحزاب والتكتلات السياسية. وقد برزت بعد عام (٩/نيسان/٢٠٠٣) ظاهرة انتشار تشكيل الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية بشكل ملحوظ، بعد ان كان النظام السائد هو نظام الحزب الواحد، التي في الغالب تلتف حول شخصية عراقية (من المعارضة العراقية في الخارج)، او حول شخصية عراقية في الداخل، ولكنها ظهرت في ظل وضع حساس يكتنفه صراعا سياسيا وصدمات دموية مع مشكلات اجتماعية برزت بشكل كبير بعد ان كانت مكبوتة سابقا، وفي ظل ضعف متزايد في البنى كافة مع تأثيرات اقليمية ودولية [٩].

بعد عام ٢٠٠٣، أصبحت الأحزاب السياسية الفاعل الرئيسي في الحياة السياسية العراقية، وكان معظمها يُعرف بـ " قوى المعارضة الجديدة "، إذ تأسس عدد منها خارج العراق. ومن أبرز هذه الأحزاب (المؤتمر الوطني العراقي، حركة الوفاق الوطني، المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، الاتحاد الوطني الكردستاني، الحزب الديمقراطي الكردستاني، حزب الدعوة الإسلامية، الحزب الوطني الديمقراطي، والحزب الإسلامي العراقي). وقد شكلت هذه الأحزاب السبع الركائز الأساسية لمجلس الحكم الانتقالي، كما كان لها الدور المحوري في تشكيل الحكومات المتعاقبة بعد سقوط النظام السابق [١٠].

ان الاحزاب التي جاءت بعد عام ٢٠٠٣ بنيت تنظيمها على اساس الانتماءات الثانوية (الاثنية والطائفية والمذهبية) لا على اساس الهوية العراقية، كما ان تزايد عدد الأحزاب، لاسيما تلك التي تقوم على أسس طائفية او اثنية، اسهم في اضعاف مفهوم الولاء الوطني، لصالح ولاءات فرعية [١١]. وبعض تلك الأحزاب السياسية قدمت مع الاحتلال وتشكل البعض منها خارج البلاد تحمل مشاريع (اجندات) مختلفة، لا يخلو معظمها من الارتباط بمشاريع دول اجنبية تريد تحقيق مصالحها في العراق بعد سقوط نظام الدولة فيه. وهي بذلك لم تتمكن من تحقيق المشروع الوطني في العراق[١٢].

ان من اهم نتائج التوازن الحزبي يتمثل بالاتي: [١٣]

١. كثرة عدد الاحزاب والكيانات السياسية المشكلة والمشتركة في التفاعلات السياسية، الأمر الذي أدى الى تشتت المصالح والآراء الشعبية من جهة، فضلا عن إن الكثير من تلك الكيانات السياسية بحاجة إلى إعادة النظر بتصنيفها ضمن إطار الأحزاب السياسية، بسبب عدم انطباق شروط الحزب السياسي عليها.

٢. اعتماد مبدأ التمثيل النسبي في إطار تصميم النظام الانتخابي. لأنه النظام الذي ينسجم مع تعدد الاحزاب في الدولة.

٣. اعتماد تطبيقات الكوتا النسائية، وكوتا الأقليات القومية والدينية المختلفة، لتعزيز وضمان وصولها الى المجالس النيابية.

٤. عدم قدرة أي حزب لوحده في تحقيق الفوز الكاسح بمقاعد مجلس النواب، ومن ثم بتشكيل الحكومة من جهة، ونفس الامر ينسحب على عدم قدرة أي حزب لوحده في تنظيم المعارضة البرلمانية البناءة وقيادتها.

٥. تُعد المعارضة البرلمانية ضعيفة نسبياً، وذلك نتيجة لهيمنة الكتل الكبرى على المناصب السيادية في كل من رئاسة الجمهورية، ورئاسة الوزراء، ورئاسة البرلمان. أما الكتل الصغيرة، التي تفتقر إلى الأغلبية المطلقة داخل مجلس النواب، فلا تمتلك القدرة الفعلية على التأثير في قراراته أو مسار عمله، إذ أن توجهاته تُحدد بشكل أساسي من قبل الكتل الكبرى المسيطرة على مراكز القرار الثلاثة.

خلاصة القول، ان النظام الحزبي بعد عام ٢٠٠٣ امتاز بالسرعة في التطور، فالتشكيلات التي ظهرت كانت تعبيرا مباشرا عن محاولة الاشتراك في السلطة، فلم يكن لمعظم الأحزاب الجديدة برنامج سياسي أو قاعدة جماهيرية أو إطار تنظيمي ولجان سياسية. وكل شخص كان بإمكانه أن يجمع حوله عدداً من المؤيدين ويعلن نفسه أميناً عاماً لحزب جديد، وبعض الأحزاب شاركت في البرلمان وحصلت على مقاعد برلمانية [١٤].

المطلب الثالث: النظام الفيدرالي [*]

بعد عام ٢٠٠٣، تم اعتماد النظام الفيدرالي كأحد الأسس الدستورية في العراق، وذلك عبر دستور عام ٢٠٠٥، الذي منح الأقاليم، وفي مقدمتها إقليم كردستان، صلاحيات واسعة على المستويين السياسي والإداري. وقد أشارت المادة (١١٧) فقرة أولا من الدستور إلى إقرار إقليم كردستان وسلطاته القائمة ككيان اتحادي ضمن الدولة العراقية، وذلك عند بدء نفاذ الدستور، وكذلك نصت المادة (١١٩) على انه (يحق لكل محافظة او أكثر، تكوين إقليم بناءً على طلب بالاستفتاء عليه، ويقدم بأحدى الطريقتين أولا: طلب من ثلث الأعضاء في كل

مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الإقليم. ثانيا: طلب من عُشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الإقليم) [١٥]

إذ ان النظام الفيدرالي في العراق يعزز التنوع الثقافي والإثني عبر منح الأقليات في البلاد درجة من الاستقلالية والإدارة الذاتية. وذلك لان العراق يتكون من مكونات طائفية وإثنية متعددة مثل الشيعة والسنة والأكراد، وتسمح الفيدرالية لكل مجموعة بالتمتع بحكم ذاتي، مما يحمي حقوقها الثقافية والسياسية. على سبيل المثال، يمكن للأكراد الحفاظ على هويتهم الثقافية واللغة عبر إدارة شؤونهم بأنفسهم في إقليم كردستان. وتجدر الإشارة الى ان احد اهم الشروط الرئيسية في النظام الفيدرالي هو الحاجة الى عدم ضعف السلطة المركزية او تفتيت السلطات في الدولة، واضعاف ركائز واسس المركز الديمقراطي [١٦].

كما عمل الاكراد من اجل التركيز على بناء القوة لضمان قدرة اقليمهم مستقبلا في التصدي للتهديدات والتحديات، الى جانب تأكيد العلاقات بأطراف تمتلك القدرة على دعم القضية الكردية، واهم الإجراءات التي اتبعوها لتحقيق مسعاهم تمثلت بالاتي: [١٧]

١. الضغط على الحكومة العراقية لاتخاذ قرارات في مصلحة إقليم كردستان عبر الشخصيات الكردية المشاركة في السلطة، يقابله ضعف الحكومة المركزية في اتخاذ أي إجراءات تقف او تحد من إجراءات الإقليم، بسبب ما تعانيه الحكومة المركزية من المشكلات وعلى جميع الأصعدة.

٢. اسراع الاكراد في بناء دولتهم، وتمسكهم بصياغة العديد من مواد الدستور لاسيما المواد المتعلقة بالفيدرالية، ويفسر ذلك الإسراع بخشية الاكراد من إمكانية الطعن في الدستور العراقي على اعتبار انه صيغ وقت الاحتلال.

٣. تقوية استقلالهم الإقليمي عبر تشجيع قيام أقاليم أخرى ونقل سلطات كبيرة اليها، وكانت النتيجة قيام نقاش حول درجة اللامركزية الضرورية للحفاظ على كيان الدولة. وهذا يعني ان الاكراد لا يطمحون لإدارة مناطق العراق غير الكردية، فقد كان صراعهم الطويل يتمحور حول فكرة الانعتاق القومي وليس السيطرة على الدولة العراقية.

تستند الفيدرالية المعتمدة في العراق، وفق ما ورد في مسودة دستور عام ٢٠٠٥، إلى أساس مزدوج: قومي وإداري. فمن جهة، تعترف بإقليم كردستان ضمن حدوده القائمة ككيان قائم على أسس قومية، ومن جهة

أخرى، تتيح لأي محافظتين أو أكثر تشكيل إقليم اتحادي، دون اشتراط التماثل القومي بين المحافظات خارج الإقليم الكردي. ويعد هذا النموذج من الفيدرالية فريدًا من نوعه على المستوى العالمي، إذ يجمع بين البعدين القومي والإداري في تشكيل الأقاليم، بخلاف ما هو سائد في التجارب الفيدرالية الأخرى التي غالباً ما نشأت كحلول للخلافات القومية أو الدينية داخل الدول. (١٨).

كان لاعتماد النظام الفيدرالي في العراق تأثير بالغ في إعادة تشكيل التوازنات السياسية الداخلية، إذ أدى توزيع الصلاحيات بين الحكومة المركزية والأقاليم إلى تعقيد المشهد السياسي. وعلى الرغم من أن هذا النظام وفّر للأقاليم، كإقليم كردستان، مساحة من الحكم الذاتي، إلا أنه صاحَب ذلك عدد من التحديات المتعلقة بتقاسم السلطة، وتوزيع الموارد، ومدى استقلالية الإقليم. وفي بعض الحالات، لم تُسهم الفيدرالية في تعزيز الوحدة الوطنية، بل ساعدت على تعميق الانقسامات السياسية والأمنية، مما انعكس سلباً على فعالية اتخاذ القرار في الدولة (١٩).

المبحث الثاني: التأثيرات الإيجابية للتوازنات السياسية الداخلية في فاعلية النظام السياسي العراقي

من الضروري أولا تحديد مفهوم فاعلية النظام السياسي ومعاييره الرئيسة، قبل الانتقال إلى تحليل التأثيرات الإيجابية للتوازنات السياسية الداخلية في تعزيزه في العراق، لاسيما ان فاعلية النظام السياسي من المفاهيم المحورية في حقل النظم السياسية، إذ تشير فاعلية النظام السياسي إلى " قدرة النظام على تحقيق أهدافه الأساسية والاستجابة لمتطلبات المجتمع بكفاءة ". واكتسبت دراسة وتحليل فاعلية النظام السياسي اهمية لدى العديد من الباحثين، وذلك لان النظام السياسي هو جهاز يعبر عن سيادة الدولة وسلطتها في اقليم معين، ولذا فان فاعلية هذا النظام ضروري لبقائه واستمراره، وهناك عدد من المؤشرات التي من خلالها تتحدد فاعلية وإمكانية النظام السياسي وتذكر أهمها (٢٠):

١. قدرة النظام السياسي على تلبية الاحتياجات الاساسية للمواطنين: مثل التعليم، الصحة، والخدمات.

٢. قدراته الاقتصادية وعلاقتها بعملية الانتاج والتوزيع العادل للموارد في المجتمع.

٣. قدرته في تحقيق الأمن وسيادة الدولة، كحفظ النظام العام وحماية الدولة من الاعتداءات الخارجية أو التدخلات الخارجية.

ومن اهم التأثيرات الإيجابية للتوازنات السياسية الداخلية في تأثيرها على فاعلية النظام السياسية العراقي يتمثل بالآتي:

المطلب الاول: التعددية الحزبية (منع احتكار السلطة)

شهد النظام السياسي العراقي منذ عام ٢٠٠٣ تحولاً جوهريًا من نظام مركزي ديكتاتوري إلى نظام ديمقراطي تشاركي يعتمد على التوازن بين المكونات السياسية الرئيسية، مثل الشيعة والسنة والأكراد وغيرهم. وتعود هذه التوازنات إلى التنوع العرقي والديني والعقائدي في التركيبة الاجتماعية العراقية، وهو ما أسهم في نشوء تعددية حزبية داخل الدولة. تهدف هذه التوازنات إلى منع احتكار السلطة من قبل فئة أو حزب واحد، وضمان توزيع الصلاحيات بشكل يحقق الاستقرار السياسي ويعزز المشاركة الفاعلة لجميع المكونات.[٢١]. تعد هذه الزيادة الملحوظة في التعددية الحزبية نتيجة طبيعية لتطلعات القوى والتيارات الاجتماعية والسياسية المختلفة في العراق، التي سعت لممارسة حقوقها الديمقراطية بشكل علني ومباشر، بعد فترة طويلة من الحرمان والقيود التي استمرت لسنوات عديدة [٢٢].

وعلى الرغم من سلبيات التعددية الحزبية الا انها لا تخلو من الإيجابيات متمثلة بالآتي:

١. ان التعددية الحزبية هي واحدة من وسائل الديمقراطية التي عدت نظام الحكم الجيد، فضلا عن ارتباطها الموضوعي بالأحزاب السياسية لكونها تعد احدى اهم اليات العمل السياسي والتداول السلمي للسلطة السياسية وقناة الاتصال المزدوج بين السلطة والجماهير.

٢. ساهمت التعددية الحزبية في حرية الفكر والرأي للفرد العراقي وحريته في اختيار من يمثله من الأحزاب والكتل والكيانات السياسية بعد ان سمح لها بالمشاركة في الحياة السياسية والاعلان عن اهدافها وبرامجها وايديولوجيتها في وسط نظام ديمقراطي قائم على التعددية الحزبية والسياسية. وقد انعكست ممارسة هذه الحريات عمليا. اي حرية الاحزاب في الاعلان عن نفسها وحرية الشعب في الاختيار عن طريق الانتخابات، فالعملية الانتخابية آلية مهمة في صنع الخيارات السياسية عن طريق الممارسة التصويتية التي تعكس ممارسة واقعية لعملية اختيار القيادات والنظر في القضايا الوطنية المطروحة. وبهذا عملت التعددية على تعميق الممارسة الديمقراطية.

٣. تعد التعددية شكل من اشكال الحداثة السياسية التي تمثل بوجود مجال اجتماعي وفكري يمارس الناس فيه الحوار والنقد والاعتراض والاخذ والعطاء.

٤. شهد العراق بعد ٢٠٠٣ انفتاح واسع على الصعيدين الإقليمي والدولي، بعد ان كانت علاقته متوترة بالعالم نتيجة لانعكاسات النظام السابق، عبر دور الأحزاب في توسيع مساحة ذلك الانفتاح ومحاولة جني المكاسب من دول العالم لدعم مسيرة بناء العراق الجديد. باستثناء بعض الممارسات التي تقوم بها الأحزاب ذات النزعة الطائفية[٢٣].

٥. وتمارس الاحزاب السياسية في النظم التعددية دورها في تمكين المواطنين من الاسهام والتأثير في عملية اتخاذ القرارات السياسية وصنع السياسات العامة لأنها تعد القنوات الوسيطة بين المجتمع والنظام السياسي عن طريق تنمية الشعور بالمصلحة القومية وبناء الوحدة الوطنية ضمن الثقة المتبادلة.

٦. كما تعد التعددية الحزبية العنصر الاساس في المؤسسات السياسية اي انها ظاهرة اجتماعية تتطور وتتحدد مع تطور النظام السياسي وتجدده بل هي الجزء الرائد من هذا النظام لكونها مؤسسات قائدة لمسيرة المجتمع نحو التغيير والبناء والتطور الارادي نحو الأفضل [٢٤].

يمكن التمييز بين أنواع متعددة من الأحزاب السياسية في العراق، إذ تتسم بعض الأحزاب برؤية واضحة ومنهج وسلوك وثقافة ديمقراطية تسعى إلى نشر هذه الثقافة بعيدًا عن الهيمنة الهرمية. غير أن هذه الأحزاب تواجه تحديات كبيرة بسبب بيئة اجتماعية تقليدية تسودها قيم وأعراف قد تعيق تطبيق المبادئ الديمقراطية بشكل فعلي. في المقابل، هناك أحزاب أخرى تتبنى شعارات ديمقراطية فقط على المستوى الظاهري، لكنها لم تستوعب جوهر الديمقراطية ومضمونها الحقيقي، إذ تعرفها على أنها حكم نخبة من المتنفذين من أبناء الشعب، بدلاً من حكم الشعب ذاته. كما يبرز في سلوك بعض هذه الأحزاب نمط التبعية بين القادة والأعضاء، مما يثير تساؤلات حول مدى التزامها بالديمقراطية، رغم الاعتراف بنضالاتها الوطنية [٢٥].

ان نجاح التعددية والتي عبرها تضمن منع احتكار السلطة تتطلب وجود وعي ثقافي وسياسي ووعي ديمقراطي لان عدم وجود ثقافة ديمقراطية تدفع الفرد او المجموعة الى عدم المشاركة الواعية سواء كمرشح للانتخابات او كمنتخب.

المطلب الثاني: التمثيل النسبي للمكونات (تعزيز مبدأ الشراكة الوطنية)

مر العراق بعد عام ٢٠٠٣ بعدة مراحل ودورات انتخابية عبر المرحلة السياسية بعد سقوط النظام السابق، تم خلالها تطبيق عدة نظم انتخابية بدءا من نظام القائمة المغلقة، والاختيار المفوض كما في انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية عام ٢٠٠٤، وأيضا نظام التمثيل النسبي القائمة المفتوحة، وتم تعديلها بعد ذلك بنسب مختلفة، ومن ثم نظام الترشيح الفردي لانتخابات مجلس النواب لعام٢٠٢١. إذ يمكن عد النظم الانتخابية بأنها إحدى الاستراتيجيات التساومية لإدارة التنوع في العراق، لأنها تعمل على إيجاد نوع من التوازن بين المكونات وتقدم حوافز للأحزاب السياسية على بناء قاعدة مؤسساتية [٢٦].

اتجهت العديد من الدول إلى اعتماد نظام التمثيل النسبي في تشكيل مجالسها النيابية، نظرًا لما يوفره من إيجابيات تتمثل في نقطتين رئيسيتين: الأولى تتمثل في تحقيق تمثيل أوسع لمختلف الفئات السياسية والدينية والفكرية، مما يعكس بصورة أوضح التنوع المجتمعي ويعزز الطابع الديمقراطي، أما الثانية فتتمحور حول الحد من ممارسات احتكار السلطة عبر ضمان مشاركة أوسع في السلطة التنفيذية. وفي حالة العراق، فإن التنوع الكبير في الانتماءات القومية والدينية والمذهبية كان دافعًا رئيسيًا لاعتماد نظام التمثيل النسبي على المستوى الوطني. [٢٧].

وان اهم ميزة يوفرها نظام التمثيل النسبي أسهمت في إدارة التنوع السياسي، هي التحالفات الانتخابية التي شكلت آليات تعاونية لتعزيز التعايش الحزبي والمكوناتي عبر ضم عدد من الاحزاب السياسية الممثلة لعدة تيارات واتجاهات فكرية واجتماعية للتركيز على القواسم المشتركة لأضعاف دور الانقسامات الاثنية والسياسية، مما يشجع على منح الصوت الانتخابي لمثل هذه التحالفات المتنوعة[٢٨]. ويتضح ذلك في العراق من حجم التحالفات التي كانت في ارتفاع ملحوظ من (٢٠) تحالفًا في انتخابات (٢٠٠٥) إلى (١٢) تحالفًا في انتخابات (٢٠١٠)، ثم (٣٩) في انتخابات (٢٠١٤) ليتراجع العدد في انتخابات (٢٠١٨) إلى (٢٧) تحالفًا [٢٩].

يمكن بيان إيجابيات نظام التمثيل النسبي في العراق على النحو الاتي: [٣٠]

١. أن نظام التمثيل النسبي يساهم في تعزيز وجود معارضة قوية في بعض الحالات، خاصة عندما تتحد الأحزاب الصغيرة والأقليات السياسية في تحالفات مشتركة تمكنها من إحداث تأثير ملموس داخل البرلمان، لتكوين ثقل سياسي يستطيع مواجهة الأغلبية البرلمانية الذي تولد منه الحكومة. ويعتبر ذلك من الأمور الضرورية للنظام الديمقراطي النيابي. ففي الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٨، لم يتمكن أي حزب أو تحالف من تحقيق أغلبية واضحة، مما أدى إلى مفاوضات طويلة لتشكيل الحكومة. خلال هذه الفترة، تشكّلت

تحالفات سياسية بين بعض الأحزاب الصغيرة والفصائل المعارضة، مثل تحالف "سائرون" المدعوم من التيار الصدري وتحالف "النصر" بقيادة حيدر العبادي، في مقابل تحالفات أخرى مثل "الفتح"، رغم أن بعض هذه القوى كانت مشاركة لاحقًا في تشكيل الحكومة، إلا أن مواقفها خلال المفاوضات أو حتى لاحقًا في البرلمان كانت بمثابة قوة معارضة جزئية أو كاملة، ووقفت في وجه بعض القرارات أو طالبت بإصلاحات، مما يُظهر دور المعارضة في النظام النسبي.

٢. يؤدي التمثيل النسبي إلى تكوين هيئة نيابية تعكس صورة حقيقة عن التنوع السياسي والفكري بين صفوف الشعب لا يمكن تحقيقه في نظام الأغلبية المطلقة.

٣. كما يراعي نظام التمثيل النسبي تمثيل المجموعات الإثنية والدينية بشكل يضمن عدم حرمان أي أقلية سياسية أو دينية من المشاركة في العملية السياسية. إذ يؤدي استبعاد هذه الفئات إلى نشوء نزاعات وانقسامات تهدد استقرار المجتمع. ويُعبّر تخصيص مقاعد وفق نظام الكوتا التشريعية عن اعتراف رسمي بهذه المجتمعات عبر تمثيل يتناسب مع حجمها السكاني.

المطلب الثالث: التعايش السلمي

تعد المجتمعات المتصفة بالتعددية العرقية والاثنية والدينية كالعراق من اكثر المجتمعات حاجة الى تحقيق مبادئ التعايش السلمي وبناء السلام، لما يحققه من مزايا وايجابيات لها اثرها الجيد على فاعلية النظام السياسي وعلى عامة المجتمع[٣١]. ومن اهم أسس نجاح التعايش السلمي في العراق هي:

١. إشاعة ثقافة الحوار: ان للحوار تأثير بالغ على الافراد والمجتمعات من تواصل والتقاء حول امور خلافيه واختلافيه لحلها والتفاهم عليها وذلك يسهم اسهاما كبيرا في إرساء الوحدة الوطنية والانصهار تحت شعار الامل والاستقرار والى افساح المجال للطرف الاخر ابداء راية بكل حرية ولا يمكن الخروج عن قواعدها واصولها وان حصل هذا الخروج فسيقع الانسان في دائرة ظلم الاخرين بالتطرف والاعتداء على الاخرين سواء بالقول او الفعل[٣٢]. يعاني العراق منذ عام ٢٠٠٣ من أزمات سياسية متكررة ناجمة عن الانقسامات الطائفية والإثنية والحزبية، مما جعله بحاجة ماسة إلى اعتماد الحوار والتوافق كوسيلتين ضروريتين لحل الخلافات وتفكيك الأزمات. يمثل الحوار الوطني التشاركي والمبني على القبول المتبادل السبيل الأمثل لتقوية مؤسسات الدولة وضمان السلم المجتمعي[٣٣].

٢. المصالحة الوطنية: ان أفضل وسيلة لنجاح التعايش السلمي في العراق هو تفعيل المصالحة الوطنية، خصوصا ان اهم التحديات التي يواجهها العراق تتمثل بضعف الاتفاق بين القوى العراقية الرئيسة على رؤية موحدة للعمل. إذ ان نجاح المصالحة الوطنية سيؤدي الى تكريس أجواء تبادل الثقة بين المواطنين، وتساهم بشيوع روح المحبة والتسامح والالفة، وتقضي على الاحتقان الطائفي والعرقي [٣٤].

٣. إعادة بناء الثقة بين القوى السياسية: لتحقيق التعايش السلمي في العراق لابد من بناء الثقة بين مكونات الشعب العراقي وتعزيز هويته الوطنية مما سينعكس إيجابيا على عملية تعزيز التعايش السلمي، وهذا يتطلب بدوره اتفاقا سياسيا بين كافة القوى السياسية في البلاد لاسيما تلك المشاركة في العملية السياسية والتي ستقوم بدور المشجع على التقارب بين المصالح ونبذ الحقد والكراهية [٣٥].

يتضح مما تقدم ان لتحقيق التعايش السلمي في العراق يحتاج الى إدراك تأثيرات عدد من العوامل المؤثرة على تعزيز التعايش السلمي ويأتي في مقدمتها نبذ المحاصصة الطائفية، وبناء الثقة بين مكونات الشعب العراقي، وانجاح مشروع المصالحة الوطنية، وإشاعة ثقافة عدم التمييز، واحترام القانون.

المبحث الثالث: التأثيرات السلبية للتوازنات السياسية الداخلية في فاعلية النظام السياسي العراقي

أفرز اعتماد مبدأ التوازن – القائم في العراق على أسس طائفية وقومية – مجموعة من الانعكاسات السلبية التي أثرت بعمق في بنية الدولة ووظيفة مؤسساتها، وأضعفت قدرتها على الاستجابة لتطلعات المواطنين. ومع استمرار هذه التوازنات بالشكل الحالي، بات النظام السياسي العراقي يعاني من أزمات متكررة، وركود في عملية الإصلاح، وانقسامات مجتمعية تعرقل التقدم نحو الاستقرار والتنمية. ويمكن اجمال هذه الانعكاسات السلبية على النحو الاتي:

المطلب الاول: شلل في صنع القرار بسبب الخلافات بين الكتل (المحاصصة السياسية)

من أبرز التحديات التي واجهها العراق بعد عام ٢٠٠٣ هو ضعف التفاهم بين القوى السياسية الرئيسة الممثلة للمكونات الأساسية في البلاد: الشيعة، السنة، والأكراد، إذ لم تتمكن هذه الأطراف من التوصل إلى رؤية مشتركة لإدارة الدولة، مما أدى إلى غياب التوافق حول العديد من القضايا المصيرية. ويُضاف إلى ذلك عامل آخر تمثّل في تولي عدد من القادة السياسيين مناصب السلطة في ظل فراغ مؤسسي، لاسيما على المستوى العسكري والإداري، إذ اتسمت تلك المرحلة بسمتين أساسيتين: أولا ضعف الخبرة في التعامل مع الأزمات

السياسية والداخلية والإقليمية والدولية، وثانياغياب الثقة المتبادلة بين مكونات القيادة الجديدة. وقد تفاقم هذا الوضع بفعل تصاعد العنف الطائفي، مما زاد من هشاشة المشهد السياسي.[٣٦].

لعل التأثير الأخطر للتوازنات السياسية المعتمدة في العراق هي شلل وانقسام القرار بصورة عامة، فالاقتسام الافقي للسلطات والصلاحيات أدى الى العديد من التداخلات الدستورية والتي انعكست على اليات اتخاذ القرارات، كون الفصل بين صلاحيات الرئاسة ورئاسة الوزراء والوزراء وغيرها من المناصب في الإدارة العليا للبلاد لا يتم بالشكل الصحيح. [٣٧].

ان تأثير التوازنات السياسية على شلل القرار السياسي تتمثل في النقاط التالية [٣٨]:

١. التوافق الطائفي يتطلب مفاوضات طويلة ومعقدة بين الأحزاب الشيعية والسنية والكردية، ما يعيق سرعة اتخاذ القرارات الحاسمة ويجعل الحكومة في حالة تجاذب مستمر، مما يؤدي إلى تعطيل الإصلاحات وتقديم حلول فعالة للتحديات التي تواجه البلاد.

٢. الأحزاب السياسية في العراق، تتنافس على النفوذ والسلطة. هذه المنافسة تؤدي إلى الصراعات السياسية، إذ ينشغل السياسيين بمصالحهم الحزبية الضيقة بدلاً من التركيز على مصالح الوطن بشكل عام.

٣. التوازن بين حكومة المركز في بغداد وحكومة إقليم كردستان يمثل أحد الأبعاد المهمة في السياسة العراقية. إذ ان هناك العديد من القضايا الخلافية بين الطرفين، مثل قضية كركوك، إدارة النفط، وحصة الأكراد من الميزانية الفيدرالية. هذه القضايا تؤدي إلى شلل في اتخاذ القرارات، إذ أن الحكومة المركزية والاقليم غالباً ما يتعثرون في إيجاد حلول توافقية، مما يؤدي إلى تعطيل القرارات التي تتعلق بإصلاح الدولة أو حتى إقرار قوانين جديدة.

عبر ما تقدم يمكن القول انه إذا ما اريد حل مشكلة انقسام وشلل القرار السياسي، لابد من الإسراع في إقرار مشروعات القوانين التي من شأنها ان تعزز استقلالية الية اتخاذ القرار بعيدا عن التجاذبات السياسية والتدخلات الخارجية، لاسيما تلك التشريعات التي تعزز دور مجلس الوزراء العراقي واستقلالية قراراته.

المطلب الثاني: ضعف الرقابة والمعارضة التشريعية

تمارس السلطة التشريعية في العراق بموجب دستور ٢٠٠٥ متمثلة بمجلس النواب (رقابة برلمانية) على اداء السلطة التنفيذية، للاطمئنان على صحة هذا التنفيذ وسلامته من الناحية القانونية، ويرى بعض المختصين أن الرقابة البرلمانية تعد الاكثر أهمية من مهمة تشريع القوانين لأن تلك المهمة تنصب على تصحيح مسار عمل الحكومة عن طريق الأسئلة والاستجواب والتهديد بسحب الثقة [٣٩].

ولابد من الإشارة إلى أن وظيفة الرقابة التشريعية في العراق، كآلية أساس تواجه دائرة واسعة من التحديات التي تؤدي الى تراجعها. ومن اهم تلك التحديات:

١. هيمنت المحاصصة الطائفية على الأداء البرلماني في العراق، إذ تحول البرلمان من كونه مؤسسة تشريعية ورقابية إلى ساحة للصراعات بين الكتل السياسية. ونتيجة لهذا النظام، يتم توزيع المناصب البرلمانية مثل رئاسة اللجان والنواب على أساس الانتماء الحزبي أو الطائفي بدلاً من الكفاءة، مما أدى إلى وجود عدد كبير من النواب الذين يفتقرون للخبرة القانونية والإدارية، وهو ما يضعف المعارضة وأدوات الرقابة مثل طرح الثقة، والاستجواب، وتشكيل لجان التحقيق الفاعلة. كما أدت المحاصصة إلى تراجع استقلالية البرلمان، بحيث لم يعد قادرًا على ممارسة آليات الرقابة والمساءلة تجاه الحكومة بفعالية، رغم وجود الأطر القانونية لذلك، وذلك بسبب سيطرة الكتل البرلمانية التي تدعم الحكومة وعدم ميلها إلى انتقادها. [٤٠]، إذ يرتبط العديد من النواب بأحزاب تمتلك نفوذًا في الحكومة، ما يعيق قدرتهم على محاسبة الوزراء والمسؤولين التنفيذيين الذين ينتمون إلى نفس الكتل السياسية. [٤١].

٢. يتميز النظام البرلماني بقدرته على إرساء مبدأ التوازن والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، عبر الرقابة المتبادلة والتأثير المتقابل، بما يضمن عدم هيمنة إحداهما على الأخرى. وعلى الرغم من أن دستور العراق لعام ٢٠٠٥ تبنى مبدأ الفصل بين السلطات بهدف تحقيق توزيع متوازن للصلاحيات، إلا أن تطبيق هذا المبدأ لم ينجح فعليًا في إرساء التوازن المطلوب. فقد أدى توزيع الصلاحيات إلى خلل في العلاقة بين السلطتين، الأمر الذي انعكس سلبًا على مستوى التعاون المتبادل وآليات الرقابة المفترضة بينهما. [٤٢]. وفي التطبيق العملي، غالبًا ما تهيمن السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، مما يشكل قيدًا على أداء الأخيرة. إذ كثيرًا ما تتدخل الحكومة في أعمال مجلس النواب، سواء عبر توافر الحماية القانونية لوزرائها للحيلولة دون مساءلتهم، أو عبر فرض موافقة رئيس الوزراء قبل مثول الوزير أمام المجلس، وهو ما يحدّ من فاعلية الدور الرقابي للسلطة التشريعية. [٤٣].

٣. من جهة أخرى، تواجه الرقابة البرلمانية عراقيل من قبل الحكومة، من أبرزها دور وزارة الدولة لشؤون مجلس النواب، التي تمثل حلقة الوصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. فعلى الرغم من أن النظام الداخلي لمجلس النواب يشترط تقديم طلب استجواب موقع من قبل (٢٥) نائبًا وموافقة رئيس المجلس، إلا أن الواقع العملي يشير إلى أن هذه الوزارة – كونها جزءًا من السلطة التنفيذية – قد تتحول إلى أداة للتأثير على إجراءات الاستجواب، مما أدى إلى تعطيل أو إفشال عدد من محاولات المساءلة البرلمانية. (٤٤).

٤. فضلا عن الفساد السياسي والإداري، ان وجود مصالح مشتركة بين بعض النواب وأطراف في الحكومة يؤدي إلى التستر على الفساد وعدم مساءلة الفاسدين. وبالتالي يؤدي ذلك الى ضعف الرقابة والمعارضة البرلمانية(٤٥).

ان العراق ومنذ الشروع في عملية بناء النظام السياسي بعد (٢٠٠٣/٤/٩) تم اعتماد التوازنات السياسية وتشكلت المؤسسات السياسية على اساس هذا المبدأ، وكانت الغاية منه اشراك مكونات الشعب العراقي جميعها في السلطة، وعلى الرغم من أن هذا المبدأ يبدو مقبولًا من الناحية النظرية، إلا أن تطبيقه العملي أدى إلى نتائج سلبية خطيرة، تمثلت في اعتماد نهج المحاصصة في توزيع المناصب السياسية والإدارية، الأمر الذي ساهم في إقصاء المعارضة من المشهد السياسي وأضعف دورها في الحياة العامة (٤٦). فالأحزاب والقوائم والكتل، كل منها لها حصتها في الحكومة لذا فلا يوجد من يشكل معارضة. هكذا يبدوا اعتماد التوازنات السياسية الداخلية التي انتجت المحاصصة وهذه الظاهرة بدورها انتجت غياب المعارضة البرلمانية (٤٧). وبما ان الكتل الممثلة في مجلس النواب موجودة نفسها في الحكومة، ادى هذا الى عدم قيام اي عضو او كتلة نيابية على تحريك دور المعارضة لخشيتها من اقدام الاعضاء او الكتل الاخرى للقيام بالدور ذاته ضدها، لاسيما ان ومعظم هؤلاء النواب اضحت غايتهم الاساس حماية مصالحهم الخاصة او الحزبية الضيقة (٤٨).

وإذا كان الهدف هو تطوير الدور الرقابي للبرلمان، فلا بد من تعزيز وجود معارضة سياسية فاعلة، إذ يعد وجودها داخل المجلس التشريعي عنصرًا أساسيًا في تنشيط الحياة البرلمانية عمومًا، والرقابة خصوصًا. كما يتطلب الأمر توفر إرادة سياسية حقيقية للإصلاح، تنأى عن منطق المحاصصة، إلى جانب دعم مؤسسات مستقلة مثل القضاء، والهيئات الرقابية، والإعلام، فضلاً عن تعزيز المشاركة الشعبية المستمرة لفرض آليات المساءلة. ومن

الضروري أيضًا العمل على رفع كفاءة النواب وتطوير مؤهلاتهم، باعتبار ذلك من الشروط الجوهرية لتمكين البرلمان من أداء دوره الرقابي بفعالية.

المطلب الثالث: الصراع بين المركز والاقليم

أن هذا النظام الفيدرالي على الرغم من انه كان يهدف إلى تعزيز الديمقراطية وإعطاء الأقاليم درجة أكبر من الاستقلالية، إلا أن تطبيقه كان يواجه تحديات كبيرة بسبب غموض بعض بنوده وعدم وضوح كيفية توزيع السلطة بين المركز والأقاليم ومن اهم أسباب الصراع بين المركز والأقاليم تتمثل بالآتي:

١. النزاع على الثروات الطبيعية: من أبرز القضايا التي أثارت الصراع بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان هو موضوع توزيع الثروات الطبيعية، خاصة النفط. اذ يسيطر إقليم كردستان على جزء كبير من احتياطي النفط العراقي، وله حق استخراج وبيع النفط في الأسواق الدولية، تستند حكومة الإقليم في ذلك الى المادة (١١٥) التي تمنح حق التصرف في الحقول الجديدة المكتشف. وهو أمر يختلف عن السياسة التي تتبناها الحكومة المركزية التي ترفض ذلك وتطالب بأن تكون إدارة النفط تحت إشراف الحكومة المركزية في بغداد[٤٩].

٢. المطالب الكردية بالاستقلالية: يسعى إقليم كردستان إلى تعزيز استقلاليته الحكومة العراقية، وواحدة من أكثر القضايا حساسية كانت مسألة استفتاء استقلال كردستان الذي جرى في سبتمبر ٢٠١٧، إذ صوت أغلب الأكراد لصالح الاستقلال عن العراق. هذا الاستفتاء زاد من التوترات بين بغداد وأربيل، إذ رفضت الحكومة المركزية في بغداد نتائج الاستفتاء واعتبرتها غير قانونية، مما أدى إلى اندلا ع مواجهات سياسية وصراع على بعض المناطق المتنازع عليها، مثل كركوك [٥٠].

٣. حصة إقليم كردستان من الموازنة: من أبرز القضايا المالية التي أدت إلى الصراع كانت حصة إقليم كردستان من الموازنة الفيدرالي. إذ تطالب حكومة الإقليم بالحصول على نسبة من عائدات النفط والموازنة العامة، وهو ما يتعارض مع سياسة الحكومة المركزية التي تعد أن التوزيع المالي يجب أن يتم عبر آليات أخرى. تسببت هذه القضية في توترات مالية كبيرة بين المركز والأقاليم، وأدى ذلك إلى تقليص الموازنة المخصصة للإقليم في السنوات الأخيرة، وهو ما أثر على تقديم الخدمات العامة في إقليم كردستان[٥١].

ويعود السبب الرئيسي للصراع النفطي بين حكومة اقليم كردستان والحكومة الاتحادية الى الثغرات والاخطاء التي رافقت العملية السياسية العراقية بعد عام (٢٠٠٣)، بما فيها مواد الدستور العراقي الدائم لعام (٢٠٠٥) المادة (١١٢، ١١٥، ١٢١)[*]، هذه المواد الدستورية منحت سلطات اقليم كردستان صلاحيات واسعة تفوق في بعض الاحيان صلاحيات الحكومة الاتحادية ويسمح لها استكشاف وانتاج النفط دون مشاركة الحكومة الاتحادية ، وهذا خلل في بنية النظام السياسي العراقي بعد عام (٢٠٠٣) [٥٢].

اما بالنسبة لتأثير الصراع بين المركز والأقاليم على فاعلية النظام السياسي يتسم بالاتي:[٥٣]

١. تأثيرات سلبية على الاستقرار السياسي: فقد أدت التوترات المستمرة بين الطرفين إلى صعوبة في اتخاذ قرارات سياسية حاسمة، وأدى غياب التفاهم بين المركز والاقليم إلى تقويض فاعلية مؤسسات الدولة العراقية.

٢. عرقلة التنمية الاقتصادية: أدى النزاع المستمر حول الثروات الطبيعية مثل النفط، وكذلك خلافات حول الموازنة، إلى تقليص قدرة الحكومة المركزية على تنفيذ مشروعات تنموية هامة في الأقاليم. كما أن الصراعات على مناطق مثل كركوك أعاقت جهود بناء قاعدة اقتصادية مشتركة بين المركز والأقاليم.

٣. تعميق الانقسامات الطائفية والعرقية: أدى النزاع بين المركز والأقاليم إلى تعميق الانقسامات الطائفية والعرقية في العراق، مما زاد من الصراعات الداخلية وخلق بيئة غير مواتية للاستقرار الاجتماعي والسياسي.

المطلب الرابع: التدخلات الخارجية

شهد العراق بعد الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣ تحولاً جذرياً في بنيته السياسية والأمنية، أصبح معه ساحة مفتوحة للتدخلات الخارجية من قبل قوى إقليمية ودولية متعددة، وهذا التدخل الذي لم يؤدي فقط الى انهيار الدولة العراقية فحسب انما كانت له تداعيات خطيرة على استقرار الأنظمة السياسية المجاورة [٥٤]، وكان ذلك هو الدافع الأساسي وراء تطلعات الدول الإقليمية لتتدخل بشكل مباشر او غير مباشر في الشؤون الداخلية للعراق، مثل ايران وتركيا والسعودية التي كان لها اثرا بالغا في الشأن السياسي العراقي وإدارة البلاد منذ سقوط النظام السابق والى الوقت الحالي[٥٥].

وبالنسبة للولايات المتحدة شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ صور من التدخل الدولي مباشر او غير مباشر على نحو غير مألوف كانت نتيجته تحقيق الولايات المتحدة هدفها في احتلاله وبعد ذلك الانسحاب منه وترك كم من التداعيات والتحديات التي تواجه العراق(٥٦). وبعد احتلال تنظيم داعش لأجزاء واسعة من العراق، عادت الولايات المتحدة للتدخل في البلاد بنفس المبررات التي استخدمت خلال غزوها السابق، إلا أن هذه المرة كان التدخل علنيًا وتحت تفويض من الأمم المتحدة، وبمشاركة تحالف دولي واسع. جاء هذا التحالف بالتعاون مع الجيش العراقي الذي تم إعادة هيكلته بعد انسحاب القوات الأمريكية، وسط اتهامات بأن هذا التنظيم الإرهابي وجد لتمكين الولايات المتحدة من الحفاظ على نفوذها في العراق، مع تغير في الأسلوب والتخطيط إذ تم التركيز على محاربة داعش كذريعة للتواجد. وقد شكل التحالف الدولي منذ تأسيسه عام ٢٠١٤ مثالًا على التدخل المباشر وغير المباشر في الشؤون العراقية (٥٧).

اما بالنسبة للتدخل التركي في العراق فمنذ عام ٢٠٠٣ والى اليوم كان تدخل مباشر سواء بمساعدة القوات الأمريكية في الحرب وفتح المجال الجوي وتواجد بعض القوات التركية أثناء الغزو الأمريكي للعراق واستمرت سلسلة التوغل إلى ما بعد الخروج الامريكي وذلك بحجة مواجهة حزب العمال الكردستاني ومواجهة تنظيم داعش الارهابي فضلا عن تحقيق أهدافها ومصالحها المعرضة للخطر بعد خروج الأوضاع من ايدي الولايات المتحدة الامريكية. فضلا عن التدخل العسكري المباشر في شمال العراق لمنع أي محاولة للتوسع من قبل حزب العمال الكردستاني ومواجهة الخطوات التي تودي الى دولة كردية في العراق بحكم ونظام سياسي مستقل(٥٨).

وبالنسبة لإيران فأنها من بين تلك الدول التي كانت لها علاقاتها الواسعة مع الأطراف السياسية العراقية لاسيما الشيعية منها، وانتهزت الفرصة بعد عام ٢٠٠٣ من أجل لم شمل البيت الشيعي، وتجميع الأحزاب السياسية الشيعية تحت مظلة واحدة كي تكون مسيطرة على الحكم في العراق، وساهمت بشكل واضح في حل الخلافات الموجودة بين تلك الكتل والأحزاب السياسية الشيعية (٥٩)، ان الوسائل التي مارستها إيران للتأثير على الاستقرار السياسي والامني في العراق من عبر الدعم الذي تقدمه لحركات وأحزاب شيعية معينة للوصول الى السلطة، ويأتي ذلك لغرضين، الاول من أجل أن تظهر مدى تأثيرها على المشهد السياسي وعملية اتخاذ القرار السياسي في العراق، ثانيا من أجل أن تضمن بقاء الاحزاب السياسية الموالية لها قوية في العراق من اجل ان لا تخرج عن السياسات العليا الرامية لتنفيذ وحماية المصالح الإيرانية، ومن الوسائل الأخرى التي تمارس دورها في

التأثير على العراق هو ممارسة دور الوسيط إذ مارست إيران هذا الدور في الكثير من النزاعات الحزبية الموجودة في العراق، لاسيما عندما كانت تحدث بينهم انشقاقات تؤدي إلى إضعاف البيت الشيعي ومكانته السياسية[٦٠].

اما من الجانب السعودي خيم هاجس الوجود الإيراني في العراق على اذهان النخب السياسية في الرياض والذي أصبح عائقا أمام قيام أي علاقات جديدة مع النظام السياسي الجديد في العراق. لم يقف الامر عند هذه النقطة ، بل قامت الرياض بالتعاون والمشاركة مع كل من قطر والامارات وتركيا، بدعم المكون(السني) في العراق، لتشكيل تحالف القوى الوطنية والذي ضم القوى السياسية السنية في المشهد السياسي العراقي [٦١].

وبالنتيجة فان القوى السياسية العراقية ساهمت بشكل وبآخر في مثل هذا التدخل من دول الخارج، بسبب مصالحها الضيقة وارتباطاتها الخفية بهذه الدولة او تلك، مما جعل الساحة العراقية مفتوحة امام تلك الدول سواء في مناسبة الانتخابات او غيرها. الامر الذي اوصل العراق الى مرحلة أصبحت فيها مجبرة للانصياع الى السياسات والتطلعات التي تتبناها الدول المحيطة بها إقليميا [٦٢].

الخاتمة

إن التوازنات السياسية في العراق تشكل عاملًا حاسمًا في رسم ملامح النظام السياسي ومدى فاعليته. فمنذ عام ٢٠٠٣، أضحى المشهد السياسي العراقي معقدًا بفعل تعدد المكونات الدينية والمذهبية والقومية، وتوزيع السلطة على أساس المحاصصة. هذا التوزيع السياسي القائم على مبدأ التوازن بين الأطراف المختلفة كان في بعض الأحيان ضرورة لضمان مشاركة الجميع ومنع التهميش، لكنه في أحيان كثيرة تحول إلى عبء يعيق اتخاذ القرار ويؤدي إلى جمود سياسي وتكرار الأزمات.

ولأن النظام السياسي الفاعل يقوم على قدرة مؤسساته على إنتاج السياسات والاستجابة لتطلعات المواطنين، فإن التأثير السلبي للتوازنات القائمة على الولاءات الضيقة يقوض هذه القدرة، ويضعف شرعية النظام، ويفاقم من الانقسامات الاجتماعية، خاصة عندما تتحول التوازنات إلى صراع على النفوذ لا إلى شراكة وطنية.

الاستنتاجات

١. التوازنات السياسية في العراق تعد سيفاً ذا حدين، فهي تهدف إلى منع احتكار السلطة من قبل فئة أو حزب واحد، وتوزيع الصلاحيات بين مختلف المكونات لضمان الاستقرار، لكنها أضعفت الفاعلية

المؤسساتية للنظام السياسي. بسبب الاعتماد المفرط على المحاصصة الذي يعزز منطق الانقسام ويضعف الانتماء الوطني.

٢. غياب التوافق الوطني الحقيقي، واستبداله بالتوافق الحزبي الضيق، يفرغ مبدأ التوازن من مضمونه الإيجابي.

٣. ضعف المؤسسات وتشتيت القرار السياسي ناتج عن الخلافات بين الكتل التي تعطل عملية الإصلاح.

٤. ضعف الرقابة والمعارضة السياسية، كان سببها الكتل البرلمانية الكبيرة التي استحوذت على المناصب السيادية في مؤسسة الرئاسة ومؤسسة الوزارة ومؤسسة البرلمان.

٥. الصراع بين المركز والأقاليم الذي أدى إلى تعميق الانقسامات الطائفية والعرقية في العراق، مما زاد من الصراعات الداخلية وخلق بيئة غير مواتية للاستقرار الاجتماعي والسياسي.

٦. القوى السياسية العراقية ساهمت بشكل وبأخر في تدخل دول الخارج بشأنها الداخلي، بسبب مصالحها الضيقة وارتباطاتها الخفية بهذه الدولة او تلك، مما جعل الساحة العراقية مفتوحة امام تلك الدول سواء في أوقات الانتخابات او غيرها.

المقترحات

١. ان نجاح التوازنات السياسية في منع احتكار السلطة تتطلب وجود وعي ثقافي وسياسي ووعي ديمقراطي لان عدم وجود ثقافة ديمقراطية تدفع الفرد او المجموعة الى عدم المشاركة الواعية سواء كمرشح للانتخابات او كمنتخب.

٢. ان حل مشكلة تشتيت القرار السياسي، لابد من الإسراع في إقرار مشروعات القوانين التي من شأنها ان تعزز استقلالية الية اتخاذ القرار بعيدا عن التجاذبات السياسية والتدخلات الخارجية، وخاصة تلك التشريعات التي تعزز دور مجلس الوزراء العراقي واستقلالية قراراته.

٣. لتعزيز وتطوير الدور الرقابي للبرلمان، يصبح من الضروري تنشيط دور المعارضة السياسية، إذ يشكل وجودها داخل البرلمان عاملاً أساسيًا في تنشيط الحياة البرلمانية عامة، والدور الرقابي خاصة. ويتحقق ذلك عبر تشكيل تحالفات بين الأحزاب الصغيرة والأقليات السياسية داخل مجلس النواب، مما يمنحها قوة سياسية قادرة على مواجهة الأغلبية البرلمانية التي تُنتج الحكومة.

٤. من أجل الوصول الى حل وتعاون بين الاقليم والمركز في استثمار الموارد النفطية العراقية في المستقبل والحد من التداعيات السياسية والاقتصادية والامنية الخطيرة ، يتوجب تشريع قانون للنفط داخل مجلس النواب العراقي والذي بموجبه يعد الموارد النفط ثروة وطنية سيادية يتم استثمارها من قبل الحكومة الاتحادية بالتعاون مع الاقليم والمحافظات التي لم تنتظم في إقليم.

٥. يسهم تعزيز التعايش السلمي عبر تشجيع الحوارات الوطنية الجادة في بناء عقد اجتماعي جديد قائم على الوطنية، مما يساهم في رفض المحاصصة الطائفية، وتعزيز الثقة بين مكونات الشعب، ونجاح مشروع المصالحة الوطنية، إلى جانب نشر ثقافة المساواة واحترام القانون.

٦. إصلاح النظام الانتخابي في العراق لضمان تمثيل حقيقي يفرز قوى سياسية نابعة من إرادة شعبية.

٧. اعتماد سياسة خارجية متوازنة تقوم على مبدأ الحياد الإيجابي، وعدم الانحياز لأي محور إقليمي أو دولي، بل السعي إلى بناء علاقات قائمة على المصالح المشتركة فقط، وبما يخدم المصلحة الوطنية.

الهوامش والمصادر:

(١) احمد عبد علي الجبوري، مبدأ التوازن بين السلطات ووسائل السلطة التشريعية في مواجهة السلطة التنفيذية، مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة_لبنان، المجلد (٤)، العدد (١١)، ٢٠٢٤، ص٣١٠.

(٢) ينظر: جابر جاد نصار، التوازن بين السلطات، دار الفكر الجامعي_مصر، ٢٠١٥، ص٣٢_٣٤.

(٣) ينظر: المصدر نفسه.

(٤) للمزيد ينظر: حسن موسى الصفار، الطائفية بين السياسة والدين، ط١، الدار البيضاء_ المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٩، ص١٧.

(٥) حسن تركي عمير، اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق، دراسة في الديمقراطية التوافقية، مجلة ديالى للبحوث الانسانية، العدد (٥٨) ،٢٠١٣، ص٤٨.

(٦) ياسين محمد حمد، الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية على البنية المؤسسية والمجتمعية للنظام الديمقراطي في العراق، مجلة دراسات دولية_بغداد، العدد (٦٠)، ٢٠١٥، ص٤٤.

(٧) عامر حسن فياض واخرون، ولايات الشر المتألم، ط١، دار العرب للنشر_بيروت، ٢٠١٥، ص٨٨-٨٩.

(*) تشير "شخصنة المؤسسات" إلى ظاهرة تُربط فيها المؤسسة بشكل وثيق بشخص واحد، غالبا ما يكون القائد أو المؤسس، بحيث تنعكس شخصيته وقراراته بشكل مباشر على هوية المؤسسة وسير عملها. وفي ظل هذه الحالة، يتراجع تأثير البُنى الرسمية والأنظمة المؤسسية لصالح النفوذ الفردي، مما يُحول المؤسسة من كيان يعتمد على قواعد وهياكل تنظيمية إلى كيان يتمحور حول شخص واحد يهيمن على مفاصل القرار والتوجيه. ينظر: لاري دياموند، روح الديمقراطية: الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة . ترجمة: عبد الرحمن الشاعر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر_بيروت، ٢٠٠٨، ص٢٣.

(٨) للمزيد ينظر: إبراهيم خلف سعيد، التحولات الديمقراطية في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، دار قناديل للطباعة والنشر، ٢٠١٨، ص٣٠_٣٣.

(٩) احمد عبد الله ناهي، المشهد الديمقراطي العراقي بعد التغيير، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (١٢)، ٢٠٠٧، ص٦١.

(١٠) ناظم عبد الواحد جاسور، عراق ما بعد الحرب قراءة في الخريطة السياسية، مجلة السياسة الدولية، المجلد (٤)، العدد (١٩٥)، ٢٠٠٥، ص ١٣٩. وكذلك ينظر: مها جابر سلمان، النظام السياسي في العراق بحث في الديمقراطية التوافقية واشكالياتها (٢٠٠٣_٢٠٠٩)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١١، ص٥٩_٦٠.

(١١) نغم محمد صالح، التعددية الحزبية في العراق ومتطلبات انجاحها، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٣٦)، ٢٠٠٨، ص٢١٢.

(١٢) هاشم احمد نغيمش، واقع الصحافة العراقية بعد احداث ٢٠٠٣، مجلة ديالى للبحوث الانسانية، جامعة ديالى، العدد (٥٥)، ٢٠١٢، ص٦٧٩.

(١٣) ينظر: إبراهيم خلف سعيد، مصدر سبق ذكره، ص٥٨، كذلك ينظر: علي هادي الحميدي، النظام الحزبي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط الاتي
https://www.uobabylon.edu.iq/eprints/paper_4_19290_391.pdf

(١٤) فالح عبد الجبار، الاحزاب السياسية في العراق، نقلا عن موقع مجلة دراسات عراقية، تاريخ الزيارة (٢٠٢٥/١٣/٣)، على شبكة المعلومات العالمية، على الرابط الاتي:

http://www.iraqstudies.com

(*) تعني الفيدرالية: كيان سياسي وقانوني منظم، يضم مجموعة من الافراد الذين يقيمون بصفة دائمة في إقليم محدد، ويخضعون لتنظيم سياسي وقانوني واجتماعي معين تفرضه سلطة عليا، تتولى واجبات الحماية والرعاية وتحقيق العدالة والمنفعة والرفاهية، وتتمتع بحق استخدام القوة عند الضرورة. ينظر: سعدي الابراهيم، الفيدرالية والهوية الوطنية العراقية، ط١، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر_بغداد، ٢٠١٤، ص٣٠.

(١٥) المادة (١١٧) و (١١٩)، من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.

(١٦) ينظر: عمر عبد الله محمد، الفيدرالية في العراق بين إشكالية التقسيم والوحدة الوطنية، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (١٣)، العدد (خاص)، ٢٠٢٣، ص٥٤٩.

(١٧) ابتسام محمد عبد، الفيدرالية واشكالية العلاقة بين المركز والاقليم في العراق، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٥١)، ٢٠١٦، ص١٦٠_١٦١.

(١٨) لقاء مكي، الفيدرالية بين العراق والعالم روية مقارنة، بحث منشور بتاريخ (٢٠٠٥/١٠/٥) على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط الاتي:
https://www.aljazeera.net/2005/10/05/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82
%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85
%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9

(١٩) للمزيد ينظر: عبد العظيم جبر حافظ، جدل الفيدرالية في العراق، ط١، مؤسسة ثائر العصامي للطباعة والنشر، ٢٠١٧، ص١٤٧_١٥٠.

(20) Evans, B. Peter, Predatory, Developmental and Other Apparatuses: A Comparative Political Economy Perspective on the Third World Stat. Sociological Forum, Vol. 4, No. 4, 1989, p.p 563-565.

(٢١) Gwendolen Carter and John H. Hers, Government and politics in The Twentieth Century, Frederick .A.Praeger New York, 1961, P.110

(٢٢) وليد خالد عبد داحور، التطورات السياسية في العراق ولبنان بعد عام ٢٠١٠ دراسة مقارنة، ط١، دار امنة للنشر والتوزيع_عمان، ٢٠٢٥، ص١٠١.

(٢٣) اذار عبد خليفة، التعددية الحزبية المحاسن والمساوئ دراسة حالة العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة كلية التربية الاساسية، جامعة المستنصرية، مجلد (١٦)، العدد (٦٩)، ٢٠١١، ص٢٣٤_٢٣٥. كذلك ينظر: وليد خالد عبد داحور، المصدر السابق، ص١٠٠-١٠٤.

(٢٤) ليث عبد الحسن الزبيدي وجاسب عودة، واقع وطبيعة البرامج الحزبية للاحزاب السياسية العراقية بعد ٢٠٠٣، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (٣٤)، ٢٠١٢، ص٥٦_٦٧.

(٢٥) ليلى ذر لطيف، دور الأحزاب السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بحث منشور بتاريخ (٢٠٢٢/٦/٢)، على الموقع الرسمي للمرصد، على شبكة المعلومات الدولية، على الرابط الاتي:
https://marsaddaily.com/news.aspx?id=3175&mapid=29

(٢٦) عمار صالح جبار البهادلي وخميس دهام حميد، دور النظم الانتخابية في إدارة التنوع السياسي في العراق (٢٠٠٥_٢٠٢١)، مجلة حمورابي للدراسات، المجلد (٢)، العدد (٤٥)، ٢٠٢٣، ص٢٨٢.

(٢٧) بشار نصر الدين محمد ومازن مزهر عواد، نظام الانتخابات في العراق وأثره على الحرية السياسية، مجلة دراسات البصرة، جامعة البصرة، العدد (٣٠)، ٢٠١٨، ص٢١٨.

(٢٨) إيمان فخرى، استراتيجية إدارة التنوع العرقي في أندونيسيا، مجلة آفاق آسيوية، مصر، العدد (٢)،٢٠١٧، ص١٤.

(٢٩) عمار صالح جبار البهادلي وخميس دهام حميد، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٦_٢٨٧.

(٣٠) بشار نصر الدين محمد ومازن مزهر عواد، مصدر سبق ذكره، ص٢١٨، كذلك ينظر: عبد الجبار عيسى عبد العال ومحمد سليمان سعيد الشمري، علاقة أنظمة الاقتراع بالمعارضة البرلمانية، مجلة المعهد، معهد العلمين للدراسات العليا، العدد (٠)، ٢٠٢٠، ص٨٩_٩٠.

(٣١) سعد علي حسين وعمار سعدون سلمان، إثر العوامل السياسية والقانونية في تعزيز التعايش السلمي وبناء السلام: العراق انموذجا، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد (٢٧)، ٢٠٢٢، ص٩٦.

(٣٢) بلسم سعد عبد الستار، استراتيجية الحوار في مكافحة التطرف الديني، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد (٤٠)، ٢٠٢٤، ص١١٤_١١٥.

(٣٣) سعد علي حسين وعمار سعدون سلمان، مصدر سبق ذكره، ص١٠٣.

(٣٤) المصدر نفسه، ص١٠٩.

(٣٥) ينظر: ابتسام محمد العامري، دور التعايش السلمي في توطيد السلم الأهلي في العراق في مرحلة ما بعد داعش، مؤتمر الاستقرار الأمني والمجتمعي في العراق لمرحلة ما بعد داعش، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ٢٠١٧، ١٩١_١٩٥.

(٣٦) زياد يوسف حمد وفنر عماد خليل، احتلال تنظيم داعش لمدينة الموصل وتداعياته على الامن الوطني العراقي، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (٥٥)، ٢٠١٨، ص١٥٩.

(٣٧) علي سفيان عبد الله، تأثير المحاصصة السياسية على اليات اتخاذ القرار السياسي في العراق دراسة تحليلية لتطور اليات اتخاذ القرار بعد انتخابات ٢٠٢١، مجلة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الانبار، المجلد (١٤)، العدد (١)، ٢٠٢٤، ص٦٣٦، كذلك ينظر:عبد الأمير محسن جبار، نحو بناء استراتيجية إقليمية في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة السياسة الدولية، جامعة بغداد، العدد (٢٦_٢٧)، ٢٠١٥، ص٥.

(٣٨) إبراهيم خلف سعيد، مصدر سبق ذكره، ص٨٧.

(٣٩) ذو الفقار علي رسن وثامر مهدي محمد، الرقابة البرلمانية على تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية بموجب دستور ٢٠٠٥، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، جامعة بابل، المجلد (٢٠)، العدد (١)، ٢٠١٢، ص٣٩. وكذلك ينظر: المادة (٦١)، من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.

(٤٠) ينظر: خضر عباس عطوان، علي محمد علوان، أداء البرلمان السياسي: أفكار سياسية لعمل برلمان رشيد، مجلة الحكمة، بيت الحكمة _بغداد، العدد (٢٥)، ٢٠١١، ص١٢.

(٤١) بشرى حسين صالح، العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في العراق بعد عام (٢٠٠٣)، اطروحة دكتوراه (منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٢، ص١٤٥_١٤٦.

(٤٢) سيناء علي محمود، التحول من النظام البرلماني الى الرئاسي في العراق، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، المجلد (٢)، العدد (٣٥)، ٢٠٢٤، ص٢٢١.

(٤٣) بشرى حسين صالح، مصدر سبق ذكره، ص١٤٦.

(44) Michael Eisenstalt and Eric Mathewson, Us policy in post- Saddam, (Iraq Lessons), Washington Institute for near East policy, 2004, p.65.

(٤٥) حسن تركي عمير، الرقابة البرلمانية ومستقبل النظام السياسي في العراق، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، المجلد (٥)، العدد (١)، ٢٠١٦، ص٨٩.

(٤٦) شاكر عبد الكريم فاضل، غياب المعارضة البرلمانية وإشكالية الديمقراطية التوافقية في العراق، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، العدد (٢)،٢٠١٣، ص١٠٠.

(٤٧) المصدر نفسه، ص١٠٦.

(٤٨) سحر كامل خليل، السلطة التشريعية في العراق في ضوء دستور ٢٠٠٥: الواقع وافاق والمستقبل، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (٣٥_٣٦)،٢٠١٤، ص٣٩٣.

(٤٩) عامر هاشم عواد، قضية النفط والغاز في العراق وأثرها في العلاقة بين المركز والاقليم، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، المجلد (١)، العدد (٩٩)، ٢٠٢٤، ص٦٣، كذلك ينظر: سعدي الابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٢.

(٥٠) ينظر: ابتسام محمد عبد، مصدر سبق ذكره، ص١٦٨_١٦٩.

(٥١) ينظر: عمر هاشم عواد، مصدر سبق ذكره، ص٧٤.

(*) للمزيد ينظر: الدستور العراقي الدائم، لعام ٢٠٠٥.

(٥٢) وسام ناظم الخيكاني، مستقبل الصراع الدولي والإقليمي على الموارد الطبيعية في العراق، بحث منشور على موقع المركز الديمقراطي العربي، بتاريخ (٢٠٢٣/٤/٢٤)، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط الاتي:
https://democraticac./?p=89436

(٥٣) وائل شاكر جاسم، النفط والصراع السياسي في العراق، ط١، دار العربي للنشر والتوزيع_ مصر، ٢٠١٩، ص٨٩_٩٠.

(٥٤) نهى جاسم حسين، تداعيات التدخل الخارجي على أمن واستقرار العراق بعد سنة (٢٠٠٣)، مجلة مدارات إيرانية، تصدر عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة الاقتصادية_برلين، المجلد (٧)، العدد (٢٥)، ٢٠٢٤، ص٦٧.

(٥٥) المصدر نفسه، ص٦٧.

(٥٦) المصدر نفسه، ص٧١.

(٥٧) ينظر: مصطفى إبراهيم سلمان وضاري سرحان حمادي، استراتيجية التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب في العراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، المجلد (٦١)، العدد (٦١)، ٢٠١٨، ص٤٢.

(٥٨) نهى جاسم حسين، مصدر سبق ذكره، ص٨١.

(٥٩) داخاز عابد إبراهيم، المتغيرات الأمنية الإقليمية وأثرها على الأمن الوطني العراقي ٢٠٠٣ – ٢٠١٨، رسالة ماجستير (منشورة)، الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية، جامعة الشرق الأدنى، ٢٠٢٠، ص٥٠.

(٦٠) داخاز عابد إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص٥١. كذلك ينظر: نهى جاسم حسين، مصدر سبق ذكره، ص٨٥.

(٦١) نهى جاسم حسين، المصدر نفسه، ص٧٥.

(٦٢) ياسين محمود عبابكر، دور الانتخابات البرلمانية غي عملية التحويل الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، ط١، مطبعة الحاج هاشم_اربيل، ٢٠١٢، ص١٥٣_١٥٤.